

قانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٢

بربط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٩٨٦٨٣٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وستة وثمانون مليوناً وثمانمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٢٠٤٠٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاثة آلاف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢١٠٤٠٣٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٦٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وستون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٥٤٤٠٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثلاثة آلاف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٧٦٦٤٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وستة وستون مليوناً وأربعمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٩٣٣٧٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٧٣٠٦٦٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

- قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٧٦٦٤٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وستة وستون مليوناً وأربعمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتى :
- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٧٣٠٦٦٠٠٠ جنيه منها مبلغ ٥٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٩٣٣٧٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

- تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

- تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

- لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ م) .

حسنى مبارك

